واقع الشمول المالي في المصارف السودانية

"دراسة تحليلية"

د. عمر محجوب محمد الحسين

رئيس مكتب التدقيق - الحرس الأميري - دولة قطر

زادت مطالبات وجهود تحقيق الشمول المالي عالميًا بتسارع وتيرة الحداثة والتطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة بعد الأزمة المالية العالمية؛ بحسبانه يفتح آفاقا واسعة للتنمية المستدامة ويحد من الفقر، ورغم أن هناك تفاوتا فيما يتحقق من تقدُّم في هذا الشأن فيما بين البلدان؛ ولفت الشمول المالي انتباه السياسيين وصناع القرار والأكاديميين حول العالم؛ ووضعته كثير من البنوك المركزية ضمن أهداف استراتيجيتها الوطنية.

يهدف الشمول المالي إلى إدراج الشرائح الفقيرة والمرأة وكل الفاعلين في الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي يسهم في دمجه في الاقتصاد الرسمي، ليشكل عاملا مهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

برز أيضا وسط هذا الاهتمام مصطلح الشمول المالي الإسلامي، الذى قدم خدمات من خلال المؤسسات التمويل الاجتماعية الإسلامية وأدواتها من زكاة، وقف وقروض حسنة وغيرها من الأدوات التي تدعم التنمية المستدامة، من خلال المنتجات المصرفية الإسلامية كالمشاركة، والمرابحة والمضاربة، واستخدام هذه المنتجات للوصول إلى الشمول المالي يعزز قدرة الأفراد ويوفر لهم فرصًا كبيرة للوصول إلى خدمات مالية إسلامية.

وفي مجال الشمول المالي تبرز أسئلة جدية في السودان، خاصة في ظل تطبيق نظام مصرفي إسلامي على جميع المصارف، وفي ظل الأزمة الاقتصادية والعقوبات الأمريكية على السودان وثورة وتطور قطاع الاتصالات؛ وهذا ما تبحثه هذه الدراسة لمعرفة أثر كل هذه العوامل على الشمول المالي.

مفاهيم وأهمية وأهداف الشمول المالي

مفهوم وأهمية الشمول المالي

يعني الشمول المالي حسب البنك الدولي "أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة، وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم – المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين – ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة"[1].

وأيضا عرف الشمول المالي بأنه:

"Financial services delivered via mobile phones, the internet or cards"[2].

"الخدمات المالية المقدمة عبر الهواتف المحمولة أو الإنترنت أو البطاقات".

كما عرف بأنه:

"Digital finance encompasses a magnitude of new financial products, financial businesses, finance-related software, and novel forms of customer communication and interaction - delivered by FinTech companies and innovative financial service providers" [3].

" يشمل التمويل الرقمي عدداً كبيراً من المنتجات المالية الجديدة، والأعمال المالية، والبرامج الحاسوبية المتعلقة بالتمويل، والطرق المبتكرة للتواصل والتفاعل مع العملاء – التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية ومقدمو الخدمات المالية المبتكرة".

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) عنها الشمول المالي بأنه:

"Financial inclusion refers to the process of promoting affordable, timely and adequate access to a wide range of regulated financial products and services and broadening their use by all segments of society through the implementation of tailored existing and innovative approaches including

---

[1] Bank, The World. 2021. *Financial Inclusion.* 12 22, https: //www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion.

[2] Manyika, James and Lund, Susan and Singer, Marc and White, Olivia and Berry, Chris. 2016. "Digital finance for all: Powering inclusive growth in emerging economies." *McKinsey Global Institute* 1-15.

[3] Gomber, P., Koch, JA. & Siering, M. 2017. "Digital Finance and FinTech: current research and future research directions." *Business Economics* 537–580. doi: https: //doi.org/10.1007/s11573-017-0852-x.

financial awareness and education with a view to promote financial well-being as well as economic and social inclusion" [1].

"العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين، وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف الماليين، بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" .

من خلال استعراض التعاريف السابقة يرى الباحث أن الشمول المالي يجب أن يعرف من خلال مسارين: الأول عملية إدخال الأفراد والشركات إلى المنظومة المصرفية والمالية الرسمية، والمسار الثاني هو آليات ووسائل إدخال الأفراد والشركات في المنظومة المصرفية وابقائهم داخل هذه المنظومة.

إن النظام المالي الشامل أصبح معترفًا بها على نطاق واسع في الدوائر السياسية والاقتصادية والتشريعية، حيث أصبح الشمول المالي مؤخرًا أولوية سياسية في العديد من البلدان. فقد جاءت مبادرات الشمول المالي من المنظمين الماليين والحكومات والصناعة المصرفية، واتخذت قرارات وتدابير تشريعية في كثير من البلدان حول العالم تؤسس للشمول المالي[2].

انتظمت في العالم جهود حثيثة لنشر الشمول المالي؛ حيث سعى قانون إعادة الاستثمار المجتمعي لعام ١٩٧٧ في الولايات المتحدة الأميركية لمعالجة التمييز في القروض الممارسة على أفراد وشركات في مناطق ذات دخل منخفض أو متوسط؛ وفي فرنسا أكد قانون الاستبعاد ١٩٩٨ على حق الفرد في الحصول على حساب مصرفي، في المملكة المتحدة. تم تشكيل "فريق عمل للإدماج المالي" من قبل الحكومة في ٢٠٠٥ من أجل مراقبة التطور المحرز في مجال الشمول المالي. ومن جانب آخر وعلى المستوى الدولي قادت مجموعة العشرين والبنك الدولي في العام ٢٠١٠ مبادرة لزيادة الشمول المالي في البلدان النامية للمساعدة في خفض مستويات الفقر في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة[3].

---

[1] Adele Atkinson, Flore-Anne Messy. 2013. "Promoting Financial Inclusion through Financial Education 'OECD/INFE Evidence, Policies and Practice'." *OECD iLibrary.* doi: https: // doi.org/10.1787/5k3xz6m88smp-en.

[2] Mandira Sarma, Jesim Pais. 2011. "Financial Inclusion and Development." *Journal of International Development* 23 (5): 613-628. doi: https: //doi.org/10.1002/jid.1698.

[3] Ibid, P.614

كما أن الشمول المالي أصبح من أولوية واضعي السياسات والهيئات الرقابية والتنظيمية ووكالات التنمية على مستوى العالم؛ ولقد تم تحديده كعامل رئيس في تحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة[1].

تشير النتائج إلى أن الشمول المالي يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بريادة الأعمال، ويمكن أن يفتح فرصًا اقتصادية لرواد الأعمال، عبر العمل غير الرسمي والرسمي، ومن خلال القطاعات الاقتصادية. يمكن أن تكون نقاط الوصول المالية المختلفة: مثل الفروع المصرفية، ونقاط البيع ووكلاء البنوك، وأجهزة الصراف الآلي وبنوك التمويل الأصغر بوابة لاستخدام الخدمات المالية الإضافية التي يمكن أن تسمح بتطوير الأعمال من خلال الوصول إلى التسهيلات الائتمانية[2].

أكد بحث أجرته شركة إرنست ويونغ (EY) أن الشمول المالي يمكن أن يؤدي إلى[3]:

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى ١٤٪ في الاقتصادات النامية الكبيرة مثل الهند وما يصل إلى ٣٠٪ في الأسواق الحدودية، ومثال ذلك كينيا.
- زيادة الإيرادات المصرفية بمقدار ٢٠٠ مليار دولار أمريكي (ما يعادل ٢٠٪ من إيرادات بنوك الأسواق الناشئة لعام ٢٠١٦) في ٢٠ دولة.

أهداف الشمول المالي

إن للشمول المالي أهداف عدة، حيث تتحقق منافع إنمائية خاصة عند استخدام تقنيات الخدمات المالية الرقمية، أيضا عند استخدام هذه التقنيات تتحقق للمستخدم درجة من الأمان في حفظ الأموال ونقلها وكسب الوقت والجهد؛ وتشير الدراسات والبحوث إلى أنه يمكن تحسين مستويات الدخل؛ وبالتالي الخروج من دائرة الفقر، كما أن استخدام الخدمات المالية الرقمية يحارب الفساد والرشوة ويحسن من مستويات كفاءة تقديم الخدمات وسرعة إنجازها. إن الشمول المالي يسهل التخصيص الفعال للموارد الإنتاجية، وبالتالي يمكن أن يقلل من تكلفة رأس المال؛ بالإضافة إلى ذلك، ويمكن أن يؤدي الوصول إلى

---

[1] Bank, The World. 2021. Op. cit.

[2] Fozan Fareed, Mabel Gabriel, Patrick Lenain and Julien Reynaud. 2017. "FINANCIAL INCLUSION AND WOMEN ENTREPRENEURSHIP: EVIDENCE FROM MEXICO." *OECD -ilibrary.* Edited by OECD Economics Department. doi: https: //dx.doi.org/10.1787/2fbd0f35-en.

[3] Bellens, Jan. 2018. "How banks can play a stronger role in accelerating financial inclusion." *ey.com.* 4 25. https: //www.ey.com/en_gl/trust/can-inclusive-banking-drive-economic-growth-in-emerging-markets.

الخدمات المالية المناسبة إلى تحسين الإدارة اليومية للأموال بشكل كبير، ويمكن أن يساعد النظام المالي الشامل في الحد من نمو مصادر الائتمان غير الرسمية (الإقراض الشخصي) التي غالبًا ما تكون استغلالية في حالة الحاجة الماسة والإعسار وبالتالي، فإن النظام المالي الشامل يعزز الكفاءة والرفاهية من خلال توفير سبل لممارسات الادخار الآمنة من خلال تسهيل مجموعة كاملة من الخدمات المالية الفعالة[1].

الشمول المالي والتمويل الرقمي لهما العديد الفوائد لمستخدمي الخدمات المالية ومقدمي التمويل الرقمي، والحكومات والاقتصاد مثل زيادة الوصول إلى التمويل بين الأفراد الفقراء، وتقليل التكلفة المالية والوساطة للبنوك ومقدمي التكنولوجيا المالية، وزيادة إجمالي الإنفاق الحكومي[2].

دور المصارف في تحقيق الشمول المالي وآلياتها

يحقق الشمول المالي فوائد اقتصادية كبيرة للاقتصادات الناشئة، وجانبًا إيجابيًا للبنوك يتميز بالقوة نظرًا لأن التقدم التكنولوجي يقلل بشكل كبير من تكلفة خدمة هذه القطاعات والشرائح التي تتعامل مع البنوك (underbanked) والتي لا تتعامل مع البنوك (unbanked)؛ فيمكن للبنوك المساعدة في دفع التوسع السريع وتطوير الاقتصادات ذات الإمكانات العالية، مع زيادة قاعدة عملائها، ومن ثم إيراداتها وأرباحها.

وتقدر شركة إرنست ويونغ (EY) أن البنوك يمكن أن تولد دخلاً سنويًا إضافيًا تبلغ عائداته ٢٠٠ مليار دولار أمريكي من خلال تقديم خدمة أفضل للفئات المستبعدة ماليًا من الأفراد والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في ٦٠ دولة ناشئة؛ وهذا يعادل ٢٠٪ من عائدات البنوك الناشئة في ٢٠١٦ . كما يمكن أن يؤدي الإدماج الفعال للأفراد إلى توليد ٢٤ مليار دولار أمريكي في الإيرادات، مع تقليص فجوة القيمة الائتمانية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة يمكن أن تساهم بمبلغ ١٧٦ مليار دولار أمريكي[3].

ومن خلال التكنولوجيا ووسائلها يمكن للبنوك التغلب على العديد من المشاكل المتعلقة بالعملاء مثل درجة التعليم غير الكافي، والأفراد لا يحملون مستندات تعريفية، والتحديات الجغرافية، والمنتجات المالية

---

[1] Mandira Sarma, Op. cit., p 613-628.
[2] Ozili, Peterson K. 2018. "Impact of digital finance on financial inclusion and stability." *Borsa İstanbul Review* 18 (4): 329-340. doi: https: //doi.org/10.1016/j.bir.2017.12.003.
[3] Young& Ernst. 2017. "Innovation in financial inclusion." *Ernst & Young Global Limited.* https: //assets.ey.com/content/dam/ey-sites/ey-com/en_gl/topics/trust/EY-innovation-in-financial-inclusion.pdf?download.

باهظة الثمن وعدم وجود تاريخ ائتماني للأفراد؛ وقد أحرزت العديد من الأسواق الناشئة تقدمًا كبيرًا في إنشاء البنية التحتية التي يمكن للبنوك البناء عليها.

ماذا على المصارف أن تفعل؟

يجب على البنوك عند تحديد أولويات استثماراتها في الشمول المالي، الاعتماد على مؤشرات ارتفاع مستويات اعتماد الأجهزة المحمولة والدفع الإلكتروني، وتطبيق أنظمة الهوية الرقمية الوطنية، والبنية التحتية لبيانات الائتمان، والوصول المفتوح إلى البيانات الرقمية، ورقمنة العملة مما يقلل من الاحتيال والتزوير، ضمانات قوية للعملاء تحفظ حقوقهم في مواجهة ممارسات البيع والتحصيل غير المنصف، وبرامج محو الأمية المالية، وأنظمة الإفلاس التي تدعم حقوق الدائنين وتساعد على حل المطالبات بطريقة منظمة وغير منحازة، والحوافز التنظيمية للبنوك من خلال تخفيف القواعد والتقليل من وثائق اعرف عميلك المرهقة (KYC) للحسابات ذات الأرصدة الصغيرة، وبيئة النظم المالية المتنوعة التي توفر الخدمات المالية من خلال شركات التكنولوجيا المالية وتجار التجزئة ومقدمي خدمات الاتصالات، والأنظمة المالية القابلة للتشغيل البيني من خلال إنشاء منصة دفع عبر الهاتف المحمول قابلة للتشغيل البيني للعملاء لإجراء المعاملات عبر شبكات الهاتف المحمول التي يوفرها مقدمو الخدمات المالية عبر النظم المركبة التي تمكن اثنين من الأنظمة أو أكثر ليعملا مع بعضهما البعض كنظام مركب[1].

الإجراءات الضرورية لنجاح المصارف

- تخصيص عروض ملائمة لموضوع الشمول المالي وتوسيع نطاق اعتماد فتح الحساب، من خلال ابتكار حلول مالية مناسبة ومبسطة تلبي احتياجات العملاء المحددة بتكلفة معقولة، وتطوير فهم أعمق للعملاء، وتقديم عروض ذات قيمة مقنعة من خلال مزيج من المنتجات والخدمات المبتكرة، يمكن للمؤسسات كسب ولاء العملاء الجدد وزيادة فرص البيع.
- ابتكار قنوات للوصول إلى المزيد من العملاء بتكلفة أقل، حيث إن القنوات الرقمية مفيدة في مساعدة مقدمي الخدمات على التغلب على التحديات المتعلقة بالبنية التحتية والجغرافيا في العديد من البلدان النامية. ويتطلب الشمول المالي الفعال نموذج توزيع يتضمن فروعًا مادية مع استخدام

[1] Bellens, Jan. 2018. "How banks can play a stronger role in accelerating financial inclusion." *ey.com.* 4 25. https: //www.ey.com/en_gl/trust/can-inclusive-banking-drive-economic-growth-in-emerging-markets.

الأتمتة لبناء الثقة، على أن يستكمل بوكلاء مراسلين. الرسم البياني رقم (١) يبين مقارنة لتكلفة الخدمة عبر الفروع، الصراف الآلي والهاتف النقال.

- المعالجة والتخفيف بشكل مبتكر من مخاطر غياب التاريخ الائتماني للعميل، حيث يفتقر العديد من الأفراد والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المستبعدين ماليًا إلى السجل المالي الذي تعتمد عليه البنوك تقليديًا لدعم قرارات الإقراض، فيمكن أن يساعد التوصيف الإبداعي للائتمان وتحليلات درجات الائتمان في سد فجوة غياب التاريخ الائتماني للإقراض، وتستخدم بعض المؤسسات غير المصرفية البصمات الرقمية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والقياسات الحيوية، وتعليقات عملائها على مصداقية المنتج والخدمة كمصادر بيانات لتقييم جدوى الأعمال والجدارة الائتمانية[1].

الرسم البياني رقم (١) تكلفة خدمة العملاء من خلال البنوك والقنوات المختلفة (دولار امريكي)

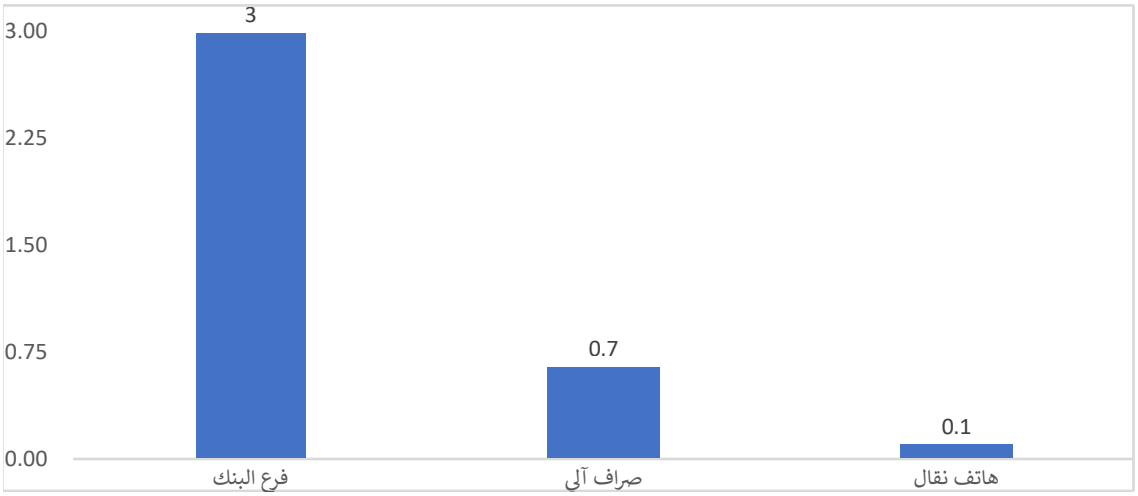

المصدر: Adele Atkinson, Flore-Anne Messy .2013 ."Promoting Financial Inclusion through Financial Education 'OECD/INFE Evidence, Policies and Practice' ."OECD iLibrary. doi: https: //doi.org/ .10.1787/5k3xz6m88smp-en

مؤشرات قياس الشمول المالي

تُعد بيانات الشمول المالي الموثوقة، التي تغطي المكونات الرئيسة للتنمية المستدامة للشمول المالي وتعزز الاستقرار المالي، أمراً مهما لإعلام سياساته ومبادئه ورصد تأثير مبادراته، فضلاً عن كونها بمثابة نقطة انطلاق تُبنى عليها أهداف واستراتيجية الشمول المالي.

[1] Young& Ernst, Op. cit.

أقرت مجموعة العشرين (G20) في العام ٢٠١١ توصية الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، واتفقت المجموعة لاحقًا في قمة القادة بلوس كابوس (Los Cabos) بالمكسيك عام ٢٠١٢ على مجموعة أساسية من مؤشرات الشمول المالي. وفي إطار ما تم الالتزام والتوافق عليه عند اعتماد المجموعة الأساسية ودعمًا للمجال الذي تم التركيز الرئيس فيه على محو الأمية المالية، طورت (GPFI) مجموعة أكثر شمولاً من مؤشرات الشمول المالي، بهدف تعميق الفهم حول مشهد الشمول المالي العالمي، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بجودة تقديم الخدمات المالية واستهلاكها (بما في ذلك ما سمى محو الأمية المالية). وفيما يلي سرد لمؤشرات الشمول المالي (المجموعة الأساسية)؛ التي من خلالها يُقاس الشمول المالي من خلال ثلاثة أبعاد:

- الوصول إلى الخدمات المالية.
- استخدام الخدمات المالية.
- جودة المنتجات وتقديم الخدمات.

لقد تمت المصادقة على مجموعة (GPFI) الموسعة – بما في ذلك تلك المؤشرات حول محو الأمية المالية وجودة تقديم الخدمات المالية والاستهلاك – في قمة مجموعة العشرين في سانت بطرسبرغ في العام ٢٠١٣، والتي تغطي الأبعاد الثلاثة وتوفر نظرة ثاقبة حول جوانب الوصول والاستخدام، بما في ذلك المؤشرات الخاصة بمساحة الخدمات المالية المتنقلة الناشئة، أيضا تم تضمين بيانات جانب العرض وجانب الطلب لتشكيل رؤية شاملة، بالإضافة إلى بيانات عن المجالات ذات الصلة المتعلقة بكل دولة على حدة. وتشمل مصادر بيانات المؤشر العالمي للبنك الدولي، ومسح الوصول المالي لصندوق النقد الدولي واستطلاع غالوب (Gallup) العالمي، مع مصادر إضافية بما في ذلك استطلاعات القدرة المالية للبنك الدولي، واستطلاعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الوطنية لمحو الأمية المالية والشمول، ولوحة نتائج الشركات الصغيرة والمتوسطة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمدفوعات العالمية للبنك الدولي. على الرغم من أن نطاق مؤشرات الشمول المالي لمجموعة العشرين شامل بما يكفي لتقديم تقييم واسع، إلا أن جهود جمع البيانات الجديدة وكذلك التكنولوجيا المتطورة ونماذج الأعمال قد تتطلب مؤشرات إضافية في المستقبل. لذلك فإن هذه المؤشرات تراجع على أساس سنوي، مع مصادر البيانات المتاحة حاليًا للمؤشرات. وإذا تم النظر في هذه المؤشرات بالاقتران مع معلومات إضافية خاصة بالبلد، فإنها

سوف توفر معلومات مهمة لصانعي السياسات وتمكن من المراقبة الشاملة لتطورات الشمول المالي، على المستويين الوطني والعالمي[1].

واقع الشمول المالي في السودان

وفقًا لتقرير وحدة إدارة المشروعات الذي تديره مجموعة البنك الدولي من خلال برنامج عمل (FIRST) نيابة عن المانحين لعام ٢٠١٤، فان الشمول المالي في السودان يعتبر تحديا كبيرا، حيث إن ١٥٪ فقط من البالغين لديهم حساب مصرفي، و ٨٪ فقط لديهم حساب ادخار في مؤسسة مالية رسمية، و ٤٪ فقط اقترضوا أموالاً من مؤسسة مالية رسمية. رغم تقديم الحكومة مبادرات مختلفة لدعم الشمول المالي؛ وتضمنت هذه المبادرات إنشاء وحدة للتمويل الأصغر داخل بنك السودان المركزي (CBOS) في العام ٢٠٠٧، ودعم البنك والجهات المانحة (خطوط الائتمان والمساعدات الفنية) لقطاع التمويل الأصغر، وإصدار اللوائح الخاصة بالتمويل الأصغر في العام ٢٠٠٩ التي تتطلب من البنوك التجارية تخصيص ما لا يقل عن ١٢٪ من إجمالي التمويل للتمويل الأصغر. كما أنشأت الحكومة سجلاً ائتمانيًا في العام ٢٠١١ يرجع إليه الفضل في زيادة الإقراض (الإستراتيجية الشاملة للتمويل الأصغر ٢٠١٣–٢٠١٧) وانخفاض القروض المتعثرة. الجهود المبذولة لتعزيز أطر الضمان جارية أيضًا مع إنشاء سجل للضمانات لكل من الضمانات الثابتة والمنقولة. أيضا اتخذت الحكومة خطوات أولية لإدخال أنظمة الدفع الرقمية وتخطط للسماح للمؤسسات المالية باستخدام وكلاء لتقديم الخدمات المالية، لا سيما في المناطق الريفية[2]؛ كما اشتملت سياسات بنك السودان المركزي لعام ٢٠١٧ على توجيهات بخصوص الشمول المالي بغرض تعزيز الشمول المالي ونشر ثقافته وفقا للإجراءات التالية[3]:

١. إجراء مسح قومي للشمول المالي بهدف توفير معلومات حول الوصول للخدمات المالية في كافة أنحاء السودان.

---

[1] GPFI. 2016. "G20 FINANCIAL INCLUSION INDICATORS." *The Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI).* 10 8. https: //www.gpfi.org/sites/gpfi/files/G20%20Set%20of%20Financial%20Inclusion%20Indicators.pdf.

[2] Infrastructures, Financial and Information, ed. 2016. "Financial Inclusion and Agency Banking in Sudan." *STRENGTHENING FINANCIAL SECTORS.* https: //www.firstinitiative.org/projects/financial-inclusion-and-agency-banking-sudan.

[3] المركزي, بنك السودان." 2016. .سياسات بنك السودان المركزي للعام 2017." *CBOS.* 12 29. https: //bit.ly/32EvNAM.

٢ . إعداد إستراتيجية للشمول المالي تتضمن الإصلاحات في السياسات والترتيبات المؤسساتية المطلوبة لتوسيع الاستفادة من الخدمات المالية .

٣ . تنفيذ إستراتيجية الشمول المالي لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية وتحقيق التنمية المنشودة .

٤ . تعزيز عرض الخدمات المالية من خلال تسهيل إجراءات الاستفادة من الخدمات المالية المقدمة من المصارف والمؤسسات المالية .

٥ . تنسيق جهود ومبادرات مختلف أجهزة الدولة ذات الصلة والعاملة في مجال تعبئة المدخرات وترشيد استخدامها .

٦ . تشجيع الطلب على الخدمات المالية من خلال رفع الوعي المصرفي والمالي للجمهور والمتعاملين .

لكن وحسب تقرير وحدة إدارة المشروعات، فإن أجندة الشمول المالي للحكومة أعاقها عاملان رئيسان :

أولاً : حجم التدخلات كانت محدودة، وتتم جزئيا وبدون أهداف وآليات واضحة لتتبع لما تم احرازه من تقدم؛ ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدم وجود استراتيجية شاملة ذات أهداف وأولويات واضحة، تم فيها تحديد المسؤوليات وآليات التنسيق، أيضا افتقدت خطط الحكومة إلى نظام الرصد والتقييم . كما أن الوعي بين واضعي السياسات بشأن الشمول المالي لا يزال محدوداً ولا يتميز بالعمق الكافي .

ثانيًا : لم تجر تدخلات من خلال التشخيص الشامل بما في ذلك الاستقصاءات الجانبية للطلب والتي بالإضافة إلى قياس مستوى الشمول المالي يمكن أن تصف حالة الوصول إلى الفئات المستهدفة (من خلال تحديد نوع المنتجات والخدمات التي يستخدمها الأفراد المشمولون والمستبعدون ماليًا) ودوافع وعوائق استخدام المنتجات والخدمات المالية .

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر قوة دافعة كبيرة للشمول المالي والتنمية المستدامة، كما يشكل دعامة حقيقية للخروج من الفقر؛ منذ وقت مبكر أدرك السودان هذه الأهمية حيث إنشأت وزارة الصناعة في العام ١٩٨٨ إدارة خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ثم اعقبها إنشاء السلطة العليا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العام ١٩٩٥ تحت إشراف وزارة التخطيط الاجتماعي؛ لذلك يعتبر من أوائل دول المنطقة التي اهتمت بالتمويل الأصغر والمتوسط ومشروعاته[1] .

[1] بابكر, عبدالله على محمد" .2019 .المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان-المعوقات والحلول.Edited by " (وحدة التمويل الصغر ببنك السودان المركزي. مجلة التمويل الأصغر) بنك السودان المركزي .8 :1

وفي مجال المشروعات الصغيرة وعلى مستوى المصارف كانت تجربة بنك فيصل الإسلامي الذي أسس فرعًا مختصًا في تمويل الحرفيين وصغار المنتجين، وذلك في العام ١٩٨٣ وأدى هذا الفرع دورًا كبيرًا في دعم المشروعات الصغيرة؛ وكان التمويل يتم وفقا لصيغ التمويل الإسلامي؛ وبلغ حجم تمويل تلك المشروعات ٥.٨ مليار جنيه سوداني خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠.

صادقت الحكومة على سياسات بنك السوان المركزي واستراتيجيته الخاصة بالتمويل الأصغر بإصدار مجلس الوزراء القرار رقم ١٢ في العام ٢٠٠٦ الخاص بسياسات التمويل الأصغر، مما مكن بنك السودان المركزي من إنشاء وحدة التمويل الأصغر التي أوكل إليها مهمة وضع السياسات الخاصة بتشجيع وتطوير الصيرفة الاجتماعية التي تعنى بالتنمية الريفية من خلال مساعدة المرأة، وتقديم خدمات تطوير المشروعات الصغيرة، وتمويل الجمعيات والاتحادات؛ بالإضافة إلى تكوين المجلس الأعلى للتمويل الأصغر، وبنهاية العام ٢٠١٤ م بلغ عدد مؤسسات التمويل الأصغر ٢٧ مؤسسة، لتصل في العام ٢٠١٨ إلى ٤٤ مؤسسة بلغ عدد فروعها ٢٦١ فرعًا[1] (محمد شريف بشير، نوال عبدالمنعم بيومي 2017).

رغم أن السودان يعتبر ثاني أكبر سوق من حيث الانتشار بعد بنغلاديش، لكن عاب استراتيجية التمويل الأصغر سياسة بنك السودان المركزي الخاصة بالائتمان الموجه كنسبة من محفظة البنوك التي لم تتعد النسبة ١٢٪، كما أن الدلائل تشير إلى أن البنوك لم تصل في تمويلها إلى النسبة السابقة التي أقرت أولا والبالغة ١٠٪ من حافظتها؛ ولم تتعد النسبة ٣٪ من الحافظة المقررة من بنك السودان المركزي، وهذا يعتبر ضعفا كبيرا أضر بالتمويل الأصغر والشمول المالي وتحقيق أهدافه؛ مما يتطلب مراجعة نسبة حجم الائتمان الموجه المقررة ومراقبة تنفيذ البنوك لتوجيهات البنك المركزي[2].

لقد أحرز السودان تقدمًا كبيرًا في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع انحائه منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث وضعته تلك الجهود على قدم المساواة مع كثير من الدول الافريقية المتقدمة في هذا المجال، ففي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تمت تغطية حوالي ٦٠٪ من السكان بإشارة (GSM7)، اعتباراً من عام ٢٠١٠ تمت تغطية أكثر من ٨٠٪ من السكان

---

[1] محمد شريف بشير، نوال عبدالمنعم بيومي" .2017 .تجربة بنك فيصل الاسلامي السوانى في تمويل المشروعات الصغير والحرفيين". المنهل. https: //platform.almanhal.com/Files/2/130348 .

[2] اليونسكو.2008 . تقييم موقف تنفيذ استراتيجية تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان. يونيكونز للإستشارات المحدودة http: //unicons.org/Publications/ Evaluation%20of%20Implementation%20(Arabic).pdf.

بإشارة (GSM)، وارتفعت معدلات الاشتراك في الهاتف المحمول من أقل من ١٪ في العام ٢٠٠٠ إلى ٣٣٪ في العام ٢٠٠٩ . وكان النمو في الهاتف المحمول لافتًا؛ وتعتبر معدلات النمو هذه الأسرع في إفريقيا . كما انتشرت خدمات الإنترنت بشكل ملحوظ، ايضا نما عرض النطاق الترددي الدولي في جميع أنحاء السودان بشكل كبير متجاوزا جميع المعايير. رغم ذلك لم يحدث نمو كبير في قطاع الخطوط الأرضية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تفضيل الهواتف المحمولة، وهذا اتجاه سائد في جميع أنحاء أفريقيا .

وفقًا لبيانات العام ٢٠٠٦، والخاصة بجميع أنحاء السودان ظهر بأن ما يقرب من ٩٨٪ من السكان يمكنهم الوصول إلى الهواتف المحمولة على أساس قابل للتطبيق تجاريًا . تستند هذه النتيجة إلى افتراض أن ٤٪ من الدخل المحلي في كل منطقة يمكن تسجيلها كإيرادات للاتصالات الهاتفية . بالنسبة للبنية التحتية ذات النطاق العريض يمكن لحوالي ٩٦٪ من جميع أنحاء السودان الوصول إلى البنية التحتية ذات النطاق العريض (WIMAX8)؛ مع وجود فجوة بنسبة ٣ إلى ٤٪ في المنطقة الشمالية الغربية من السودان وجنوبه؛ من جانب آخر، مكّنت كابلات الألياف الضوئية تحت سطح البحر الأحمر التي تعتبر عمودا فقريًا للاتصالات، السودان من تطوير بنية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث توجد ثلاثة أنظمة كابلات تحت سطح البحر تهبط في بورتسودان : (SAS–1) (Flag Falcon)، ونظام الكابلات البحرية لشرق إفريقيا (EASSy) . بالإضافة إلى ذلك، هناك روابط أرضية بمصر وإثيوبيا وبنية تحتية أساسية من الألياف المحلية يبلغ طولها ١٠٠٠٠ كيلومتر (تقرير شركة سوداتل لعام ٢٠٠٨م) . أنشأت EASSy محطة ربط السودان بالألياف الضوئية . الكابل الممدد تحت سطح البحر وفر أسعاراً جاذبة للغاية لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السودان لذلك يعتبر قطاع خدمات الهاتف من بين أكثر الخدمات جاذبية في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ حيث يدفع السودان ثلث ما تدفعه الدول الغنية بالموارد وربع ما تدفعه الدول منخفضة الدخل دفع سلة المحمول[1] .

وفي اطار جهود صندوق النقد العربي ومبادراته حول التحول الرقمي في مجال تقديم الخدمات الرقمية لزيادة الشمول المالي، قام بنك السودان المركزي بتوسيع خدمات الدفع الإلكتروني عبر نقاط البيع وبطاقات الصراف الآلي رغم أن هذه العمليات شابها كثير من الممارسات الربوية بسبب أزمة السيولة التي

[1] Rupa Ranganathan and Cecilia Briceño-Garmendia. 2011. *Sudan's Infrastructure: A Continental Perspective.* World Bank, 34. https: //ppiaf.org/documents/3158/download.

ضربت السودان خلال عام ٢٠١٩، بالإضافة إلى رسوم الخدمة، كذلك وضع البنك المركزي ضوابط محددة وموجهات للمصارف التجارية خاصة باقتناء وطرح نقاط البيع التي بلغت في العام ٢٠٢٠م ٧٠ ألف نقطة، ومن المنتظر أن ترتفع إلى ١٠٠ ألف نقطة بحلول العام ٢٠٢٢م بالإضافة إلى إطلاق عدد من التطبيقات الخاصة بالهاتف المحمول والخاصة بعمليات الدفع الإلكتروني. وتشير المؤشرات إلى نجاح شركات التقنية المالية في الوطن العربي في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة في دعم ورفع مستويات الشمول المالي الرقمي من خلال زيادة نسبة النفاذ إلى الخدمات المالية. الرسم البياني رقم (٢) يبين نسبة البالغين المشمولين ماليا ويستخدمون وسائل الدفع الإلكتروني.

الرسم البياني رقم (٢) يبين نسبة البالغين المشمولين ماليًا ويستخدمون وسائل الدفع الإلكتروني يوميًا٪

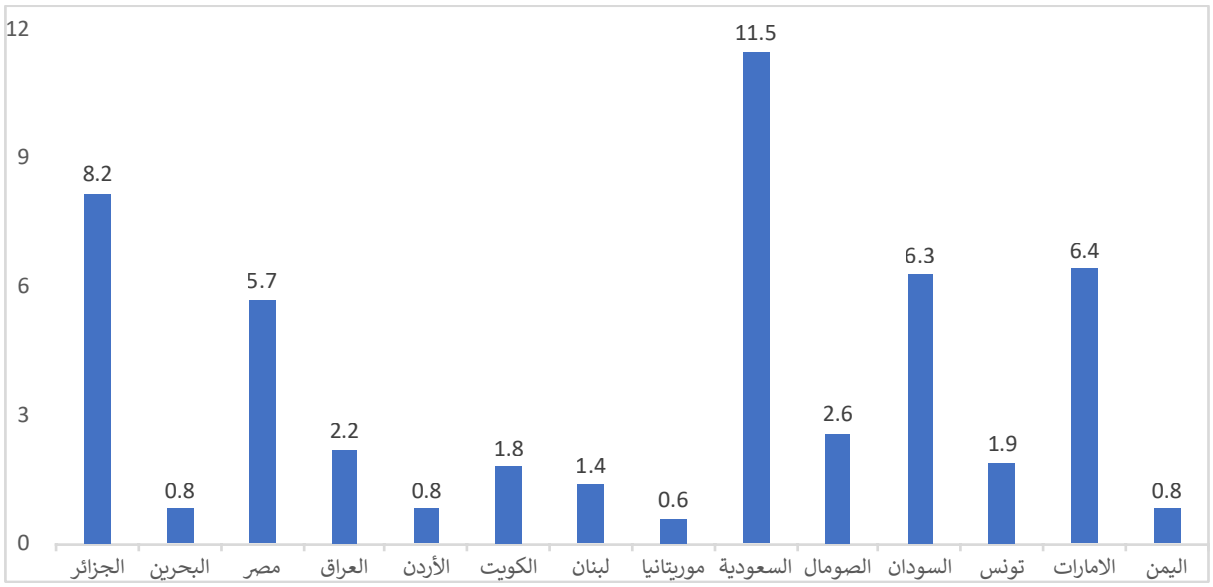

المصدر: البنك الدولي قاعدة بيانات الشمول المالي (٢٠١٧)

الشمول المالي في المصارف السودانية

أشارت تقارير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٦ إلى أن السودان جاء في مجموعة الدول المصنفة بأنها ذات شمول مالي منخفض حيث كانت ملكية الحسابات في المؤسسات المالية أقل من ٢٤٪، وفي السودان بلغت ملكية الحسابات للبالغين ١٥.٣٪ من إجمالي السكان البالغين (فوق سن ١٥ عامًا)، وتنخفض هذه النسبة إلى ١٠٪ عند النساء. أما الذين يملكون بطاقة ائتمانية فنسبتهم ٠.٤٪، أما الذين يجرون عمليات شراء/ دفع فواتير عبر الإنترنت فنسبتهم لا تتعدى ١٪، ولا يوجد من يملكون محفظة مالية عبر الهاتف المحمول والتي توفرها عادة شركات الاتصالات، وفقًا لبيانات البنك الدولي الصادرة العام ٢٠١٩

الشكل رقم (١) يبين مؤشرات الشمول المالي للعام ٢٠١٩ . كما بلغت نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية، أو من المؤسسات المالية حوالي ٤.٢٪ فقط، مقابل ٣٨٪ اقترضوا من العائلة أو الأصدقاء؛ وشملت المجموعة منخفضة الشمول المالي كلاً من موريتانيا، الصومال، مصر، جيبوتي، اليمن والعراق .

وحتى تتضح الصورة ينبغي أن نشير إلى أن المجموعة الأولى المصنفة بأنها ذات الشمول المالي العالي شملت الكويت، قطر، الإمارات، السعودية، عمان والبحرين (دول مجلس التعاون الخليجي)؛ وتراوحت النسبة الدنيا والعليا بين ٩.٦٥– ٢.٨٣٪ .

الشكل رقم (١) مؤشرات الشمول المالي في السودان يناير ٢٠٢٠ (للذين تزيد أعمارهم فوق ١٥ سنة)

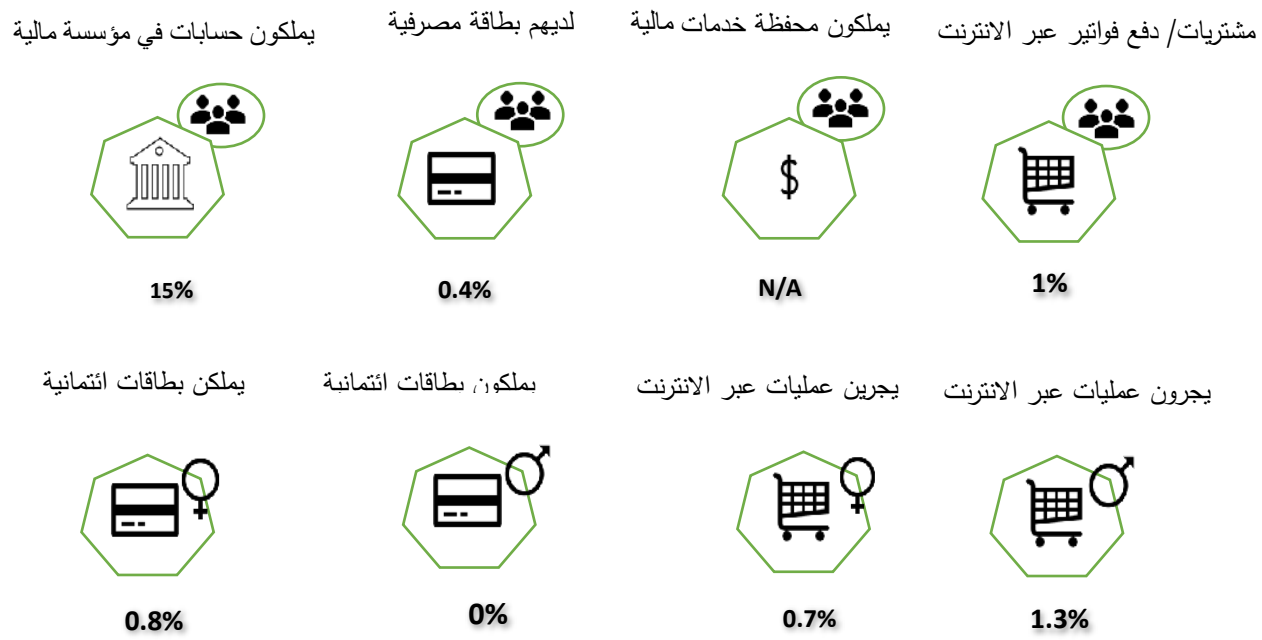

المصدر : datareportal.com/reports/digital-2020-sudan

أما المجموعة الثانية المصنفة بأنها ذات الشمول المالي المتوسط شملت لبنان، المغرب، تونس، الاردن، الجزائر وفلسطين؛ وتراوحت النسبة الدنيا والعليا بين ٢.٢٤– ٥.٥٠٪ .

نلاحظ ان هناك فوارق اقتصادية وثقافية واضحة وأخرى متعلقة بالاستقرار السياسي والأمني بين دول تلك المجموعات الثلاث، فدول المجموعة الأولى (دول مجلس التعاون الخليجي) دول ذات اقتصاديات قوية حيث تستخدم في دول المنظومة الخليجية أحدث التقنيات لتقديم الخدمات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى مستويات الدخل العالية للمواطنين واعتمادهم على القروض في شراء السيارات وبناء

المساكن وتجهيزها، بالإضافة إلى القوانين الملزمة بتحويل الرواتب والأجور إلى الحسابات المصرفية حيث يمثل الوافدين أغلبية العمال في سوق العمل بأكثر من ٢٠ مليونا وهم يشكلون ما لا يقل عن ثلثي مجموع القوى العاملة في دول المجلس وتصل النسبة إلى ٨٥٪ و ٩٠٪، هؤلاء تفرض قوانين العمل تحويل رواتبهم وأجورهم عبر الجهاز المصرفي [1]. نسبة الثقافة المالية في هذه المجموعة تتراوح بين ٣١٪ إلى ٤٤٪. أما دول المجموعة الثانية فهي دول متوسطة أو اقل بقليل من الناحية الاقتصادية، وانتشار الثقافة المالية المصرفية في هذه الدول، فمعدل محو الامية المالية في لبنان ٤٤٪، وتونس ٤٥٪، الجزائر ٣٣٪، فلسطين ٢٥٪.[2]

أما دول المجموعة الثالثة فهي دول تعاني من مشاكل اقتصادية ومن الحروب والنزاعات وعدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى تدني مستوى الثقافة المالية المصرفية وسط الغالبية، فمعدل محو الامية المالية في السودان ٢١٪، مصر ٢٧٪، الصومال ١٥٪، اليمن ١٣٪، العراق ٢٧٪.[3]

رغم أن القطاع المصرفي السوداني كان الأسرع نمواً في المنطقة العربية في العام ٢٠١٦، لكن تواجه اقتصاد السودان مشكلة استمرار ضعف مساهمة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث لم تتعدَّ ٧.١٪ عام ٢٠١٥، مقابل ٥٢.٦٪ كمتوسط عام للمنطقة العربية حسب تقارير البنك الدولي، وتعكس هذه النسبة المتدنية ضعف مساهمة القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وهذا مؤشر قوى حول ضعف الشمول المالي[4].

جاء في إحدى الدراسات الأكاديمية أن متوسط أجهزة الصراف الآلي في السودان لكل ١٠٠ ألف بالغ هي ٤.٩٪ وهي نسبة ضعيفة، كذلك كانت نسبة متوسط الفروع البنكية لكل ١٠٠ ألف بالغ فقط ٣.٢٤٪ وهي نسبة ضعيفة جدا بالنسبة لمساحة السودان وموارده الطبيعية المتنوعة وعدد سكانه الذي يمثل غالبيته سكان الريف؛ إذا تمت هذه المقارنة مع دولة مثل تونس التي يبلغ متوسط الفروع فيها ١٩.٩٥٪ [5].

---

[1] Center, Global Financial Literacy Excellence. 2021. "Global Financial Literacy Survey." https: //howmuch.net/articles/financial-literacy-around-the-world.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

[4] العربية, اتحاد المصارف" .2017. القطاع المصرفي السوداني: الأكثر نموًا بين القطاعات المصرفية العربية لعام ".2016 مجلة اتحاد امصارف العربيةhttps: //bit.ly/3mD1JMU .

[5] جمال الجوينى، عبدالكريم قندوز" .2021. أثر التمويل الاسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية". مجلة صندوق النقد العربي 8: 20. https: //www.amf.org.ae/ar/study/impact-islamic-finance-financial-inclusion-arab-region.

بما أن الشمول المالي يعتمد في قياسه على مؤشرات أساسية هي الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية وجودة المنتجات وتقديم الخدمات؛ ولكن وفقا لتلك المؤشرات لا يزال السودان يسجلّ أحد أدنى المستويات في المنطقة العربية فيما يخصّ الشمول المالي. الجدول رقم (١) يبين عدد الفروع، عدد الحسابات، أجهزة الصراف الآلي وبطاقاتها، ونقاط البيع وبطاقات المحفظة الإلكترونية.

الجدول رقم (١)

يبين عدد الفروع، الحسابات، أجهزة الصراف الآلي وبطاقاتها، ونقاط البيع وبطاقات المحفظة الإلكترونية

بيان	السنوات				
	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الفروع	674	720	732	674	758
عدد الحسابات (مليون)	7.3	4.2	4.8	5.3	6.3
عدد أجهزة الصراف الآلي	970	1074	1190	1300	1448
عدد نقاط البيع	708	2885	3447	3780	16162
عدد بطاقات الصراف الآلي (مليون)	2.3	2.6	2.9	3.4	4.2
عدد بطاقات المحفظة الإلكترونية (ألف)	-	722	778	793	885

المصدر: مجلة التمويل الأصغر ٢٠١٩.

لا شك ان العقوبات الأميركية على السودان أثرت تأثيرا كبيرا على الشمول المالي، حيث أدت إلى انقطاع علاقات السودان المصرفية بالمصارف الأميركية والأوروبية، ثم قطعت المصارف الخليجية والآسيوية علاقاتها مع مصارف السودان خوفًا من فرض عقوبات عليها وخوفا على مصالحها؛ كما أدت العقوبات إلى اتساع دائرة صيرفة الظل وزيادة كلفة المعاملات المصرفية في السودان، بالإضافة إلى فقدان المصارف جزءًا كبيرًا من معاملاتها الخارجية وأرباحها وعملائها بالخارج، فضلاً عن تراجع تحويلات المغتربين عبر القطاع المصرفي، كما أثر ذلك على الاستثمارات الخارجية حيث يعتبر القطاع المصرفي النافذة التي من خلالها تتدفق أموال المستثمرين إلى السودان، ومن خلال هذه النافذة يتم الاستثمار في المشروعات التنموية المستدامة ذات البعد الاجتماعي[1].

[1] العربية, اتحاد المصارف.2017 . واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه. الأمانة العامة – إدارة الدراسات والبحوث.

أعاقت أيضا أسباب أخرى الشمول المالي في قمة هذه الأسباب ضعف الأداء الاقتصادي الذي أدى إلى تقييد الشمول المالي، حيث يصنف السودان كأدنى مستوى من الشمول المالي في إفريقيا جنوب الصحراء كما ذكرنا سابقا؛ ومن أبرز الإشكالات التي اعاقت الشمول المالي أزمة السيولة التي ضربت البلاد في بداية العام ٢٠١٨ واستمرت حتى بداية العام ٢٠٢٠، وهذه الأزمة أدخلت البنوك في أزمة ثقة بالغة الضرر ضاعفت الأزمة وأطالت أمدها. نتيجة لأزمة السيولة أصبح النقد يُستخدم على نطاق واسع في مدفوعات التجزئة نظراً لأن ندرة الأوراق النقدية أثرت سلبًا على ثقة الجمهور في القطاع المالي، حيث ارتفعت نسبة النقد إلى الودائع في السودان بشكل حاد من حوالي ٤٥٪ قبل ٢٠١٨ إلى ٧٩٪ في نوفمبر ٢٠١٩. كما يفضل المستخدمون السيولة النقدية باستمرار بسبب انخفاض الوعي المالي والأمية[1]. أيضا أثر على الشمول المالي عدم تطبيق نظم الدفع الإلكتروني إما بسبب امتناع بعض الجهات الحكومية عن ذلك، أو ضعف البنية التحتية والبرامج المشغلة، كما أعاق التعثر المصرفي المصارف من الدخول في عمليات إقراض وبالتالي قلت رغبة الأفراد والشركات الصغيرة في فتح حسابات مصرفية، أيضا الإجراءات المعقدة لفتح الحساب المصرفي وقيمة المبلغ المطلوب ايداعه لفتح الحساب، وبسبب الازمات الاقتصادية المتتالية وضعف مستويات الدخل لا يستطيع الفرد فتح حساب؛ لأن فتح الحساب يتطلب إيداع مبلغ معين يكون الفرد في أمس الحاجة إليه، وبالتالي ليس لديه القدرة على الادخار.

أيضا كان لحدة الفقر في السودان التي فاقت ٨٠٪ أثر كبير على الشمول المالي، حيث امتنعت البنوك ومؤسسات التمويل عن تمويل هذه الفئة التي تشكل أغلبية، ولا تملك ضمانات ودخلها محدود، ولا تملك أوراقًا ثبوتية. من جانب آخر تشكل اعداد البالغين والأطفال ٢٠-٤١٪ نسبة كبيرة من المجتمع وكما هو الحال في غالب الوطن العربي وطبقا للعادات الاجتماعية لا يتمتع البالغ بالاستقلالية التي تمكنه من فتح حساب وادارته حتى تخرجه من الجامعة وانتظامه في عمل.

ثالثًا: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

١. يحتاج السودان إلى جهود كبيرة للتعافي الاقتصادي كمدخل للشمول المالي.

[1] Asia, International Monetary Fund. Middle East and Central. 2020. "Sudan: Selected Issues." 41. doi: https: //doi.org/10.5089/9781513536743.002.

٢ . تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحدها لن تكون سبيلا للشمول المالي .

٣ . لا أثر ظاهر للمصرفية الإسلامية وخدماتها المالية على الشمول المالي .

٤ . الفقر أحد أسباب ضعف الشمول المالي .

٥ . العقوبات الاقتصادية الاميركية أحد أسباب ضعف الشمول المالي .

٦ . الأزمة الاقتصادية والنزاعات المسلحة من أسباب ضعف الشمول المالي .

ثانيًا : التوصيات :

١ . يجب نشر ثقافة الشمول المالي .

٢ . يجب على البنوك العمل على الانتشار الجغرافي والديمغرافي للوصول إلى أكبر شريحة من المجتمع .

٣ . يجب على ديوان الزكاة الدخول باعتباره ضامنًا للفقراء وأصحاب الدخل المحدود لدى مؤسسات التمويل والمصارف .

٤ . يجب على السلطات المالية التشديد على المؤسسات الحكومية والخاصة للإيداع الرقمي المباشر لمدفوعات الأجور بالحسابات البنكية .

٥ . يجب زيادة النسبة المخصصة من محفظة البنوك للتمويل الأصغر ومتناهي الصغر ومراقبة تحقق تلك النسبة .

قائمة المصادر والمراجع

اولاً : المراجع العربية

١ . العربية، ا. ا,٢٠١٧) . مارس .(القطاع المصرفي السوداني : الأكثر نمواً بين القطاعات المصرفية العربية لعام ٢٠١٦ . مجلة اتحاد المصارف العربية . Retrieved from https: / / bit.ly / 3mD1JMU

٢ . العربية، ا. ا.(٢٠١٧) . واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه . الأمانة العامة – إدارة الدراسات والبحوث .

٣ . المركزي, ب. ا.(٢٠١٦, 29 2!) . سياسات بنك السودان المركزي للعام ٢٠١٧. Retrieved from CBOS: https: / / bit.ly / 32EvNAM

٤ . اليونسكو . (٢٠٠٨) . تقييم موقف تنفيذ استراتيجية تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان . يونيكونز للإستشارات المحدودة . Retrieved from http: / / unicons.org / Publications / Evaluation%20of%20Implementation%20(Arabic).pdf

٥ . بابكر، ع. ع.(٢٠١٩) . المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان–المعوقات والحلول) .و. ا. المركزي(.Ed , مجلة التمويل الأصغر.٨ ,(١)

٦ . جمال الجويني، عبدالكريم قندوز.(٢٠٢١) . أثر التمويل الاسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية . مجلة صندوق النقد العربي , 8, 20. Retrieved from https: / / www.amf.org.ae / ar / study / impact_islamic_finance_financial_inclusion_arab_region

٧. عبد الله، ميسون إبراهيم.(٢٠١٨) . دور خدمة الدفع المصرفية عبر الهاتف الجوال في تعزيز الشمول المالي في السودان. Retrieved from http://repository.sustech.edu/handle/123456789/20675

٨. محمد شريف بشير، نوال عبدالمنعم بيومي.(٢٠١٧) . تجربة بنك فيصل الاسلامي السوانى في تمويل المشروعات الصغير والحرفيين. Retrieved from المنهل https://platform.almanhal.com/Files/2/130348

ثانياً : المراجع الاجنبية

9. Adele Atkinson, Flore-Anne Messy. (2013). Promoting Financial Inclusion through Financial Education 'OECD/INFE Evidence, Policies and Practice'. doi: https://doi.org/10.1787/5k3xz6m88smp-en
10. Bank, T. W. (2021, 12 22). *Financial Inclusion*. Retrieved from World Bank: https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion
11. Bellens, J. (2018, 4 25). *How banks can play a stronger role in accelerating financial inclusion.* Retrieved from ey.com: https://www.ey.com/en_gl/trust/can-inclusive-banking-drive-economic-growth-in-emerging-markets
12. Dept, I. M. (2020). Sudan: Selected Issues. *2020*(073), p. 41. doi: https://doi.org/10.5089/9781513536743.002
13. Fozan Fareed, Mabel Gabriel, Patrick Lenain and Julien Reynaud. (2017). *FINANCIAL INCLUSION AND WOMEN ENTREPRENEURSHIP: EVIDENCE FROM MEXICO.* (O. E. Department, Ed.) doi: https://dx.doi.org/10.1787/2fbd0f35-en
14. Gomber, P., Koch, JA. & Siering, M. (2017). Digital Finance and FinTech: current research and future research directions. *Business Economics*, 537–580. doi: https://doi.org/10.1007/s11573-017-0852-x
15. GPFI. (2016, 10 8). *G20 FINANCIAL INCLUSION INDICATORS.* Retrieved from The Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI): https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/G20%20Set%20of%20Financial%20Inclusion%20Indicators.pdf
16. Infrastructures, F. a. (Ed.). (2016). *Financial Inclusion and Agency Banking in Sudan.* Retrieved from STRENGTHENING FINANCIAL SECTORS: https://www.firstinitiative.org/projects/financial-inclusion-and-agency-banking-sudan
17. Mandira Sarma, Jesim Pais. (2011). Financial Inclusion and Development. *Journal of International Development, 23*(5), 613-628. doi: https://doi.org/10.1002/jid.1698
18. Manyika, James and Lund, Susan and Singer, Marc and White, Olivia and Berry, Chris. (2016). Digital finance for all: Powering inclusive growth in emerging economies. *McKinsey Global Institute*, 1-15.
19. Rupa Ranganathan and Cecilia Briceño-Garmendia. (2011). *Sudan's Infrastructure: A Continental Perspective.* World Bank. Retrieved from https://ppiaf.org/documents/3158/download.
20. Young, E. &. (2017). *Innovation in financial inclusion.* Retrieved from Ernst & Young Global Limited: https://assets.ey.com/content/dam/ey-sites/ey-com/en_gl/topics/trust/EY-innovation-in-financial-inclusion.pdf?download.